

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية
مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.6981 ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣			ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام رواندا (بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١))، والممثل الخاص للأمين العام	
S/PV.7031 ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2013/516)		ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام رواندا (بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١))، وجميع المدعويين	
S/PV.7059 ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣			ليبيا	المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعويين	
S/PV.7075 ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣			ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام رواندا (بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١))، والممثل الخاص للأمين العام	
S/PV.7083 ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣			ليبيا	جميع المدعويين	S/PRST/2013/21

١٦ - الحالة في مالي

بنشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة أفريقية، ثم بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ ونقل المسؤوليات المنوطة ببعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وتابع المجلس كذلك عن كذب تطورات العملية السياسية، بما فيها إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في البلد وتنفيذ الاتفاق الموقع بين حكومة مالي والجماعات المسلحة في المناطق الشمالية في واغادوغو في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

المراحل الأولى من الأزمة في مالي

عقد المجلس جلسة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢، على خلفية حركة التمرد التي قادها الطوارق في الجزء الشمالي من البلد واستيلاء بعض عناصر القوات المسلحة في مالي بالقوة على السلطة من الحكومة المنتخبة ديمقراطياً^(٤٧٢). وفي تلك الجلسة، أصدر المجلس

(٤٧٢) انظر S/PV.6741.

عرض عام

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون "الحالة في مالي"^(٤٧٠). وعقد المجلس ١٢ اجتماعاً واتخذ أربعة قرارات وبيانين رئاسيين فيما يتعلق بالحالة في مالي، التي كان المجلس ينظر فيها في السابق في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"^(٤٧١).

وتابع المجلس عن كذب تطور الأزمة في مالي منذ اندلاعها في بداية عام ٢٠١٢. وتوجت قراراته وإجراءاته، في البداية، بالإذن

(٤٧٠) عملاً بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/961)، واعتباراً من ذلك التاريخ، أصبح المجلس ينظر في المسائل المتصلة بمالي في إطار البند المعنون "الحالة في مالي"، الذي أُدرجت فيه المسائل التي كان ينظر فيها سابقاً في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا".

(٤٧١) لمزيد من المعلومات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني، "جدول الأعمال"؛ والجزء الأول، القسم ١٤، "السلام والأمن في أفريقيا".

التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ووجد كذلك طلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى مجلس الأمن بأن يسرع في عملية اعتماد قرار يدعم نشر قوة عاملة تابعة للجماعة الاقتصادية في مالي من أجل تأمين عملية الانتقال، واستعادة وحدة البلد، ومكافحة الإرهاب في المنطقة^(٤٧٦).

تدهور الحالة في مالي

ذكر الأمين العام، في الإحاطة التي قدّمها إلى المجلس في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٢، أن الحالة تشكل تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين وأكد أنه لم حرز سوى تقدم محدود في استعادة النظام الدستوري. وبينما أشار إلى أن للطغمة العسكرية تأثيرا ضارا نظرا لما لها من نفوذ قوي على العملية الانتقالية، سلط الضوء على عودة رئيس مالي إلى باماكو، باعتبارها تطورا إيجابيا، وأثنى على الخطوات التي اتخذها لكفالة تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وفيما يتعلق بالحالة في الشمال، أكد الأمين العام أنها لا تزال متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها. وقال إن حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، اللتين يتردد أهما مرتبعتان بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، قد سيطرتا على الشمال بعد طرد الحركة الوطنية لتحرير أزواد منه وقاما بفرض تطبيق الشريعة على السكان. وتحدث عن جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقيام رئيس مالي بإنشاء لجنة وطنية للمفاوضات، والمسامحة الحميدة التي يقوم بها ممثله الخاص لغرب أفريقيا، والمشاورات التي تجربها إدارة الشؤون السياسية مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتحدث أيضا عن الحالة الإنسانية المزرية وعمما يرد من تقارير عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ترتكبها الجماعات المسلحة في الشمال. وشجع المجلس على النظر بجدية في فرض جزاءات تستهدف الأفراد المتورطين في أنشطة إرهابية أو في أنشطة إجرامية أخرى. وفي الختام، أكد الأمين العام أن حل الأزمة في مالي يتطلب اتباع نهج كلي وشامل بالنظر إلى تعقيد وطابعه المتعدد الأبعاد، وشجع حكومة مالي على وضع استراتيجية سياسية شاملة لإعادة البلد إلى النظام الدستوري وإعادة بسط سلطة الدولة في الشمال^(٤٧٧).

بيانا رئاسيا أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء انعدام الأمن والحالة الإنسانية الآخذة في التدهور بسرعة في منطقة الساحل. وأدان المجلس بشدة انتزاع بعض عناصر القوات المسلحة في مالي السلطة بالقوة، ودعا إلى استعادة النظام الدستوري وإجراء الانتخابات كما كان مقرراً من قبل. وأدان المجلس أيضا الهجمات التي تقوم بها الجماعات المتمردة ضد القوات الحكومية في مالي، ودعا المتمردين إلى وقف جميع أعمال العنف والسعي إلى التوصل إلى حل سلمي^(٤٧٣).

وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عقد المجلس جلسة أصدر خلالها بيانا رئاسيا آخر، ودعا فيه الجنود المتمردين إلى ضمان سلامة وأمن جميع المسؤولين الماليين وطالب بالإفراج الفوري عن المحتجزين^(٤٧٤). وخلال الجلسة، ذكر ممثل مالي أن شمال مالي يحتله متمردو الطوارق والسلفيون ويوجد فيه مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا الذين يعيشون في ظروف لا يمكن تخيلها. وأشاد بالمجلس لاعتماده بيانا رئاسيا والتمس المساعدة على إيجاد مخرج من الأزمة. ووضع موضع التساؤل قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بفرض جزاءات على مالي في وقت يحتاج فيه البلد إلى من يساعده على إيجاد سبيل للمضي قدما. وأبلغ المجلس أن الضباط العسكريين الذين قاموا بالانقلاب قد طلبوا إجراء محادثات من أجل التوصل إلى توافق وطني للخروج من الأزمة^(٤٧٥).

وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، قرر مجلس الأمن، في القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، أن الحالة في مالي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأعرب عن تأييده الكامل للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وشجعهما على التنسيق مع السلطات الانتقالية في مالي من أجل إعادة إرساء النظام الدستوري. وطالب المجلس، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، جماعات المتمردين في شمال مالي بوقف أعمال القتال، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم الدعم لجهود الوساطة الجارية، بوسائل منها المساعي الحميدة لمثله الخاص لغرب أفريقيا.

وقال ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، متحدثا بعد اعتماد القرار، إن القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢) يمثل مرحلة أولى مهمة من مراحل الانخراط السياسي للمجتمع الدولي في دعم الجهود

(٤٧٣) S/PRST/2012/7.

(٤٧٦) S/PV.6798، الصفحة ٤.

(٤٧٤) S/PRST/2012/9.

(٤٧٧) S/PV.6820، الصفحات ٢-٤.

(٤٧٥) S/PV.6745، الصفحتان ٣ و ٤.

الإقليمية للبلد، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، واستعادة حقوق الإنسان في المناطق الشمالية^(٤٨١). وأشار ممثل كوت ديفوار، متحدثاً باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وباسم حكومته، إلى أن الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي بينما يلحان على نشر القوات في مالي يعتقدان أنه ينبغي إيلاء الأولوية للمفاوضات والحلول السياسية^(٤٨٢).

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أوضح وكيل الأمين العام للشؤون السياسية للمجلس أنه منذ اتخاذ القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، كثفت منظومة الأمم المتحدة جهودها في مالي وسرعتها على مسارين رئيسيين: أولاً إعطاء زخم للعملية السياسية في مالي، وثانياً دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في ما تخططان له من إنشاء قوة دولية تدعم السلطات المالية في استعادة السلامة الإقليمية للبلد. وقال أيضاً إن المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل قد عمل بحمة في قضايا الساحل ككل، مؤكداً على أنه من الأهمية بمكان معالجة مسائل الساحل باعتبارها جزءاً من حل الأزمة في مالي. وفيما يتعلق بنشر قوة دولية، أكد أن الأمم المتحدة عملت مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وبالتشاور الوثيق مع السلطات المالية، على وضع خطة استراتيجية لبعثة الدعم الدولية المقترحة بقيادة أفريقية في مالي. وأشار إلى أن مجرد وجود الخيار العسكري على الطاولة يمكن أن يحدث تأثيراً مفيداً ومكماً للعملية السياسية ولكن ينبغي تخطيطه وتنسيقه وتنفيذه جيداً. وأضاف أن بعثة الدعم الدولية في مالي والقوات المالية ستحتاجان إلى امتلاك القدرات اللازمة للاضطلاع بعمليات ضد الجماعات الإرهابية والجماعات المرتبطة بها في شمال مالي^(٤٨٣).

وكررت ممثلة مالي أن الحالة في بلدها تستدعي قوة دولية تدعم القوات الحكومية. وأضافت أن مالي لم تطلب هذه القوة لمقاتلة الأقليات الإثنية فيها، ولا لزعزعة استقرار البلدان المجاورة لها، بل لكي تضمن الأمن في البلد، وأكدت من جديد التزام حكومتها بالحوار^(٤٨٤).

وشدد جميع المتحدثين على أنه بينما تبقى الحالة الإنسانية والأمنية مزرية، توجد علامات مشجعة تدل على عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي منها عودة الرئيس إلى باماكو. وأشار ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى أن استراتيجية الجماعة الاقتصادية في مالي تتركز على تكثيف جهود الوساطة بين جميع أصحاب المصلحة مع القيام في الوقت نفسه بعملية نشر تدريجي لقوة لتحقيق الاستقرار تابعة للجماعة الاقتصادية^(٤٧٨). أما ممثل الاتحاد الأفريقي فشدد على ضرورة تشجيع المايين على الإسراع في عملية تشكيل حكومة وحدة وطنية لكي يتم إلغاء تعليق مشاركة مالي في أنشطة الاتحاد الأفريقي، الذي فرضه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في آذار/مارس في أعقاب الانقلاب^(٤٧٩). وتحدث ممثل مالي عن التدابير الانتقالية وعن الحالة الأمنية والإنسانية في الشمال. وشدد على أن تحسين الظروف المعيشية للمتضررين من الأزمة في الشمال ومعالجة انعدام الأمن الغذائي يشكلان أولويتين للحكومة وناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم^(٤٨٠).

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢) الذي رحب فيه بتعيين حكومة الوحدة الوطنية في مالي، وحث السلطات الانتقالية فيها على تقديم خريطة طريق مفصلة للمرحلة الانتقالية. وكذلك أحاط علماً، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فرض جزاءات محددة الهدف في مالي وأعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة حسب الاقتضاء. ودعا جماعات المتمردين في مالي إلى قطع جميع روابطها بالمنظمات الإرهابية. وأعلن المجلس استعداده للاستجابة، بمجرد تلقي تقرير الأمين العام الذي سيتضمن توصيات بشأن قوة عسكرية دولية، إلى طلب مالي نشر قوة عسكرية دولية تساعد القوات المسلحة المالية على استعادة المناطق المحتلة في شمال البلد؛ ورحب المجلس بتعيين الأمين العام مبعوثاً خاصاً لمنطقة الساحل.

وشدد ممثل مالي، خلال تلك الجلسة، على الأهمية والضرورة الملحة لنشر قوة عسكرية دولية، بموجب الفصل السابع من الميثاق، لدعم قوات الدفاع والأمن المالية في استعادة السلامة

(٤٨١) S/PV.6846، الصفحة ٢.

(٤٨٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٤٨٣) S/PV.6879، الصفحات ٣-٥.

(٤٨٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٤٧٨) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٤٧٩) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٤٨٠) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

أيضا بما تحلّى به أعضاء مجلس الأمن من حكمة وإرادة سياسية في تأييد الطلبين المقدمين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بالإذن بنشر بعثة الدعم الدولية^(٤٩٠).

نشر القوات الفرنسية في مالي

على خلفية نشر القوات الفرنسية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وعلى إثر طلب تقدمت به السلطات الانتقالية في مالي بدعم العمليات العسكرية لصد تقدم الجماعات المتطرفة في شمال البلد، استمع المجلس، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وقال فيها إن الأزمة قد وصلت إلى نقطة تحول محتملة. وأوضح أن الصراع العسكري من أجل السيطرة على شمال مالي قد بدأ، وأن الأمين العام قد أشاد بقرار فرنسا وقف زحف الجماعات المتطرفة نحو الجنوب. وأفاد بأن بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية تعاني من ثغرات حرجة في مجالات لوجستية مختلفة، مما يشير الشكوك حول مدى قدرتها على الاكتفاء الذاتي. ومع ذلك، أشار إلى أن الأمين العام ملتزم التزاما ثابتا باستخدام الأدوات المتاحة للأمم المتحدة للمساعدة في معالجة الأزمة في مالي وتعزيز تنفيذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وقال إن حكومة مالي أعربت عن موافقتها التامة على ضرورة تطور العمليتين العسكرية والسياسية بشكل مشترك، وذكر أن الاعتماد على الخيار العسكري لوحده لن يسمح بالتوصل إلى حل دائم في مالي^(٤٩١).

وأشاد ممثل مالي بالمجلس على دعمه لما تقوم به فرنسا في مالي. بيد أنه ناشد المجتمع الدولي المساعدة في حشد الموارد المالية اللازمة للنشر الفوري لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. وأعرب عن يقينه من أن التدخل العسكري في مالي لمكافحة الجماعات الإرهابية وجماعات المتمردين سوف يعزز من العملية السياسية المفوضية إلى تطبيع الحالة^(٤٩٢). وأشاد جميع المتكلمين الآخرين بقرار فرنسا التدخل في مالي. وأشار ممثل السنغال إلى أنه في حين سمح التدخل الفرنسي باستعادة السيطرة على بعض المدن، فإن من شأن نشر القوات الأفريقية أن يسهم بطريقة حاسمة في تسريع وتيرة العمليات الرامية إلى استعادة السيطرة على شمال مالي^(٤٩٣).

وأعرب ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن رأي منظمته ومفاده أن الحوار السياسي يجب أن يقترن بالخيار العسكري لمساعدة مالي على استعادة سلامتها الإقليمية، وطلب إلى المجلس اتخاذ قرار حازم يأذن بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية^(٤٨٥).

وأعرب ممثل الاتحاد الأفريقي عن أمله في أن يأذن مجلس الأمن بنشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، من دون تأخير. وكرر دعوة الاتحاد الأفريقي إلى إنشاء مجموعة من عناصر الدعم تقدمها الأمم المتحدة وتموّل من الأنصبة المقررة لكفالة استمرارية البعثة. ودعا المجلس أيضا إلى إنشاء صندوق استثماري لدعم قوات الدفاع والأمن المالية^(٤٨٦).

الإذن بنشر بعثة بقيادة أفريقية في مالي

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) الذي قرر بموجبه الإذن بنشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة أفريقية (بعثة الدعم الدولية) لفترة أولية مدتها عام واحد^(٤٨٧). وأهاب فيه المجلس بالدول الأعضاء، بما في ذلك دول منطقة الساحل، أن تساهم بقوات في بعثة الدعم الدولية، كما أهاب بالسلطات الانتقالية في مالي وسائر الأطراف في مالي أن تتعاون بصورة تامة مع نشر بعثة الدعم الدولية وعملياتها. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقوم بإنشاء وجود متعدد الأطراف للأمم المتحدة في مالي وذلك بغرض تقديم الدعم إلى العملية السياسية والعملية الأمنية.

ورحب ممثل مالي بالقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) بوصفه تعبيراً عن التزام المجتمع الدولي بالوقوف إلى جانب مالي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية^(٤٨٨). وأشار ممثل كوت ديفوار، متحدثاً باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى أن القرار يحمل في طياته رسالة مفعمة بالأمل والتضامن ويحدد استراتيجية سياسية توفر كل الفرص للسلام^(٤٨٩). وأشاد ممثل الاتحاد الأفريقي

(٤٨٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٤٨٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٤٨٧) لمزيد من المعلومات عن ولاية بعثة الدعم الدولية، انظر الجزء الثامن، القسم الثالث، "عمليات حفظ السلام التي تقودها تنظيمات إقليمية".

(٤٨٨) S/PV.6898، الصفحة ٣.

(٤٨٩) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٤٩٠) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٤٩١) S/PV.6905، الصفحات ٢-٥.

(٤٩٢) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

(٤٩٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

حكومته لنشر بعثة متكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار تابعة للأمم المتحدة في إطار الفصل السابع من الميثاق^(٤٩٦).

وأكد ممثل كوت ديفوار، متحدثاً باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن الحالة في مالي شهدت تطورات إيجابية منذ بدء عملية سيرفال الفرنسية. وأشار إلى استمرار النشاط العسكري في الشمال وإلى الجهود المبذولة لشنّ هجمات على ملاذات الجهاديين. وقال إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أوصت بتحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية لتحقيق الاستقرار تابعة للأمم المتحدة سند إليها ولاية قوية، إلى جانب وجود قوة موازية مجهزة بالقدرات اللازمة لطرد مجموعات الإرهابيين والمتمردين بسرعة^(٤٩٧).

إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة الأمم المتحدة)^(٤٩٨). وطلب فيه أيضاً إلى الأمين العام أن يدمج مكتب الأمم المتحدة في مالي ضمن هذه البعثة المتكاملة. وأذن المجلس للبعثة المتكاملة باستخدام جميع الوسائل الضرورية، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، للاضطلاع بولايتها. كما أذن المجلس للقوات الفرنسية، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، باستخدام جميع الوسائل الضرورية من أجل التدخل لدعم عناصر بعثة الأمم المتحدة في حال تعرضها لتهديد وشيك وخطير وبناء على طلب الأمين العام.

وتكلم ممثل الاتحاد الروسي بعد اتخاذ القرار، فأعرب عن قلق حكومته إزاء تزايد اتخاذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام طابعا عسكريا، وعن اعتقاد حكومة بلده بأن ولاية بعثة الأمم المتحدة تستثني القيام بعمليات هجومية أو متعلقة بمكافحة

(٤٩٦) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩.

(٤٩٧) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(٤٩٨) مزيد من المعلومات عن ولاية البعثة المتكاملة، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، "عمليات حفظ السلام".

وقدم جميع المتكلمين إلى المجلس إحاطة بشأن الإجراءات التي اتخذتها بلدانهم لتنفيذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وأشار معظم المتكلمين كذلك إلى مؤتمر المانحين الذي عقد في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لتعبئة الموارد المالية واللوجستية والمادية اللازمة لنشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. وأعرب ممثل الاتحاد الأوروبي عن أمله في أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار على وجه الاستعجال فيما يتعلق بالإذن بإنشاء نظام قوي لتمويل بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية^(٤٩٤).

خيارات نشر بعثة تابعة للأمم المتحدة في مالي

في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، قام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بإطلاع المجلس على آخر المستجدات المتعلقة بأهم التطورات السياسية والأمنية في البلد. وشدد على أهمية اعتماد خريطة طريق للمرحلة الانتقالية في كانون الثاني/يناير، بما في ذلك استعادة السلامة الإقليمية وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة. وقال إنه بينما شهد وصول المساعدات الإنسانية تحسنا في بعض أنحاء البلد، فإن الوضع لا يزال شديد التقلب. وأضاف أن الأمم المتحدة ترصد حالة حقوق الإنسان في البلد وأشار إلى أن مجلس حقوق الإنسان قد عين مقررًا خاصاً معنياً بمالي. وأفاد كذلك بأنه من الأهمية بمكان، في إطار التداخل بين الأولويات السياسية والأمنية، كفاءة عدم الانصراف عن أولوية العملية السياسية في مالي بذريعة الضرورة الأمنية. وقال إن السؤال الرئيسي، فيما يتعلق بالتحديات الأمنية، يكمن في معرفة إلى أي مدى يمكن للأمم المتحدة أو ينبغي لها تحمّل مسؤولية الأمن والاستقرار، مع أخذ شواغل الجهات الفاعلة الإنسانية بشأن الحاجة إلى الإبقاء على تمييز واضح بين البرامج الإنسانية والبرامج السياسية والأمنية في الاعتبار. وإزاء هذه الخلفية، وصّف الخيارات المتوفرة لانخراط الأمم المتحدة في مالي^(٤٩٥).

وأفاد ممثل مالي بأن اندلاع أعمال العنف يشكل عائقا يحول دون إعادة بسط سلطة الدولة، وعودة المشردين داخليا واللاجئين الموجودين في البلدان المجاورة، وتنظيم انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية في جميع أنحاء البلد. وأعرب عن تفضيل

(٤٩٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٤٩٥) S/PV.6944، الصفحات ٢-٧.

وحقوق الإنسان ودعم إعادة بسط سلطة الدولة. وأوضح أن غالبية موظفي البعثة سيتركزون في الشمال، وأن البعثة ستحتفظ بوجود عسكري في المراكز السكانية الرئيسية. وقال إنه على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات كبيرة، منها قسوة الظروف المناخية والاتساع الهائل للمنطقة الجغرافية التي تقع فيها المسؤولية^(٥٠٤). وقالت وكالة الأمين العام للدعم الميداني إن البعثة تشارك في مسعفين معقدين، هما الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية ومتابعة الاتفاق المؤقت الذي جرى التوقيع عليه في واغادوغو في ١٨ حزيران/يونيه، وأوضحت التحديات الرئيسية التي تواجه البعثة المتكاملة من جراء الظروف اللوجستية والمناخية والأمنية السائدة في البلد. وسلطت الضوء على استخدام التكنولوجيا كوسيلة للحد من البصمة البيئية للبعثة وللتعجيل بعملية تشغيل البعثة^(٥٠٥).

وأبلغ ممثل مالي المجلس بأن الظروف الأمنية مؤاتية لنقل الاختصاصات من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة. وأضاف أن الاتفاق الموقع في واغادوغو يشكل خطوة حاسمة في سبيل استعادة السلامة الإقليمية لمالي وبهيئ الظروف المؤدية إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في جميع أنحاء الإقليم الوطني^(٥٠٦).

وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قدّم الممثل الخاص للأمين العام التقرير الثاني للأمين العام عن الحالة في مالي^(٥٠٧). وقدم للمجلس عرضاً عاماً عن الحالة السياسية والأمنية في مالي. وشدد على إنجازين هاميين يتمثلان في نجاح إجراء الانتخابات الرئاسية وإنشاء بعثة الأمم المتحدة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وإن كان هذا الإنشاء غير مكتمل بعد. وبالتطلع إلى المستقبل، قال إن الانتخابات التشريعية سوف جرى في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وعلى الصعيد الأمني، حذر من أن الحوادث الأمنية الأخيرة التي شهدتها مالي تشكل تبيها هاماً. ومع ذلك، طمأن المجلس بأن تحسّن الحالة الأمنية عموماً في مالي قد فتح آفاقاً جديدة لانتعاش البلد وآفاقاً طويلة الأجل. وأشار إلى أوجه النقص التي تمس بعثة الأمم المتحدة ودعا المجلس والبلدان المساهمة بقوات إلى

الإرهاب. وذكر أن نشاط البعثة ينبغي أن دعم بعمليات سياسية ملموسة، تشمل الحوار السياسي بين الأطراف الرئيسية في مالي^(٤٩٩).

وأعرب ممثل مالي أن وفد بلده يشعر بسرور بالغ لاتخاذ القرار وأشار إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في المجال الأمني، لا تزال بعض الخلايا الإرهابية قائمة، ولذلك فهو يرحب بالتزام المجتمع الدولي بردع الجماعات المتمردة المسلحة ومنعها من العودة^(٥٠٠). ودعا ممثل الاتحاد الأفريقي إلى إبقاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على وجود قوي في باماكو لمواصلة الاضطلاع بالتزاماتها السياسية في مالي، كما دعا إلى مواصلة المشاورات المتعلقة بجميع الإجراءات المشتركة بشأن مالي، وإلى تعزيز التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة والقوة الفرنسية والجيش المالي^(٥٠١).

وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، عقد المجلس جلسة للنظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي^(٥٠٢). وخاطب المجلس الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة عبر التداول بالفيديو من باماكو. فقدم عرضاً عاماً للحالة في الميدان، وشدد على أن الحالة الأمنية قد تحسنت تدريجياً، لكنها لا تزال معقدة وهشة. وقال، فيما يتعلق بالعملية السياسية، إن حكومة مالي الانتقالية والجماعات المسلحة في المناطق الشمالية وقعت، في ٢٨ حزيران/يونيه في واغادوغو، على اتفاق أولي بشأن الانتخابات الرئاسية وبشأن إجراء مفاوضات شاملة للجميع. وأبلغ المجلس، فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات، بأنه تقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، وبأن بعثة الأمم المتحدة ستقوم فيها بدور داعم. أما على الصعيد الإنساني، فأعرب عن قلقه وذكر أن الأنشطة الإنسانية نُفذت في المناطق الشمالية بالرغم من التحديات الأمنية وقرب حلول موسم الأمطار. وأكد أن حالة حقوق الإنسان لا تزال متردية، حيث تقع انتهاكات ترتكبها جميع الأطراف^(٥٠٣).

وأفاد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أن بعثة الأمم المتحدة قد شرعت، منذ إنشائها في ٢٥ نيسان/أبريل، في تنفيذ ولايتها في مجالات المساعي الحميدة السياسية والدعم الانتخابي

(٤٩٩) S/PV.6952، الصفحتان ٢ و ٣.

(٥٠٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٥٠١) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٥٠٢) S/2013/338.

(٥٠٣) S/PV.6985، الصفحتان ٢-٥.

(٥٠٤) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٠.

(٥٠٥) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٣.

(٥٠٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(٥٠٧) S/2013/582.

وإنشاء اللجنة الوطنية للحوار وتفصي الحقائق والمصالحة، فضلا عن الأنشطة المقبلة المتعلقة باللامركزية وتسريع وتيرة التنمية في المناطق الشمالية. وأكد أنه في حين ساعد نشر قوات الدفاع والأمن المالية، وبعثة الأمم المتحدة، وعملية سيرفال إلى حد كبير في تحسين الحالة الأمنية في المدن الرئيسية في شمال مالي، فإن الحالة لا تزال متقلبة وتتطلب اهتماما متواصلا من المجتمع الدولي^(٥٠٩).

(٥٠٩) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

تعزيز النشر السريع لعناصر تمكينية إضافية تمكّن البعثة من الاضطلاع بولايتها على نحو عاجل وفعال^(٥٠٨).

وأبلغ ممثل مالي المجلس عن تنظيم الانتخابات الرئاسية التي تم خلالها انتخاب رئيس جديد. وأورد أيضا سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة سعياً لتعزيز اتفاق ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، منها التفاوض مع الجماعات المسلحة، وعقد منتديات للتوعية،

(٥٠٨) S/PV.7043، الصفحات ٢-٥

الجلسات: الحالة في مالي

مجلس الجمعية وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.6741	٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢					S/PRST/2012/7
S/PV.6745	٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢		مالي	مالي		S/PRST/2012/9
S/PV.6798	٥ تموز/يوليه ٢٠١٢	مشروع قرار مقدم من ألمانيا، وتوغو، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والمغرب، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة (S/2012/512)	رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢) ١٥-٠٠٠	
S/PV.6820	٨ آب/أغسطس ٢٠١٢		مالي	مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	الأمين العام، وجميع المدعوين	
S/PV.6846	١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢	مشروع قرار مقدم من ألمانيا، وتوغو، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والمغرب، والمملكة المتحدة، والهند (S/2012/761)	كوت ديفوار (باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، ومالي	جميع المدعوين	القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢) ١٥-٠٠٠	
S/PV.6879	٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2012/894)	مالي	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي	جميع المدعوين	

مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.6898 ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/926)	مشروع قرار مقدم من ١٠ دول أعضاء ^(أ) (S/2012/946)	مالي (وزير الخارجية والتعاون الدولي)، وكوت ديفوار (باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)	المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي	القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) -١٥-٠٠
S/PV.6905 ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣			بنن، بوركينا فاسو، تشاد، السنغال، كوت ديفوار (باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، مالي، النيجر، نيجيريا	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	جميع المدعويين
S/PV.6944 ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/189)		كوت ديفوار (باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، ومالي	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	جميع المدعويين
S/PV.6952 ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/189)	مشروع قرار قدمته أستراليا، وتوغو، وجمهورية كوريا، ورواندا، وفرنسا، ولكسمبرغ، والمغرب، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة (S/2013/242)	مالي (وزير الخارجية والتعاون الدولي)	المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي	القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) -١٥-٠٠
S/PV.6985 ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/338)		مالي (وزير الخارجية والتعاون الدولي)	الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني	جميع المدعويين
S/PV.7043 ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/582)		مالي (وزير المصالحة وتنمية الشمال في جمهورية مالي)	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعويين

(أ) ألمانيا، والبرتغال، وتوغو، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، وكولومبيا، ولكسمبرغ، والمغرب، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.